الأحد ٢٠ نيسان ٢٠٠٨

تحقيقات

مؤتمر صحافي عن المقابر الجماعية يدعو لإبعاد الملف عن السجال السياسي

عقدت لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان والمركز اللبناني لحقوق الانسان CLDH ومنظمة هيومان رايتس واتش ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد) مؤتمرا صحافيا بعنوان المقابر الجماعية، في موقع الحفريات في حالات التي جرت الثلاثاء المنصرم باشراف قوى الامن الداخلي بحثا عن مقبرة جماعية مفترضة بين خطي الاوتستراد.

بداية تلا رئيس جمعية (سوليد) غازي عاد بيانا انتقد فيه (الاسلوب المتسرع والبدائي وغير الجدي الذي اتبع في معالجة قضية المقبرة الجماعية المفترضة في حالات يوم الثلاثاء ١٥ نيسان ٢٠٠٨)، وقال: لن نقبل ان تستخدموا عظام مفقودينا وعذابات معتقلينا في اتون صراعاتكم السياسية، لن نسكت عن المطالبة بما هو حق مقدس لكل اهالي المخفيين قسرا واهالي المعتقلين مهما اتهمتمونا بالتسييس ومهما استهزأتم ومهما تجاهلتم، ان حق معرفة المصير يجب ان يكون شاملا لكل اللبنانيين ولن نقبل ان يكون انتقائيا او مهمشا، هذا الجرح المفتوح لن يختم ولن يكون هناك نهاية لمآسي الحرب قبل ان نعرف مصير احياء لنا تطوف اسماؤهم وصورهم في سماء لبنان، كل لبنان.
وبعد ان عرض صورا فوتوغرافية عن التنقيب الذي جرى على اوتوستراد حالات، رد عاد على اسئلة الصحافيين مشيرا الى ان التسرع في البحث يوحي بان هناك نية لاقفال موضوع المقابر الجماعية خاصة بعد الحملة العنيفة التي نشهدها على من يريد فتح المقابر، وقال: نحن نطالب منذ عشرين عاما بهذا الملف وما زلنا نطالب بفتح جميع المقابر ونطالب الدولة باستكمال التحقيق في حالات، كما نناشد كل السياسيين الابتعاد عن هذا الموضوع وعدم ادخاله في السجال السياسي والتعامل معه بشكل علمي، لان تسييس ما جرى في حالات جعل الشكوك تزداد بدلا من ازالتها.
واكد انه اثناء التنقيب كان هناك مدنيون من قبل الطرفين لا ضرورة لوجودهم في المكان، وكان على الجيش اللبناني ان يتدخل ويبعد كل المدنيين، وخلص الى ضرورة تشكيل هيئة وطنية مستقلة تضم اصحاب الاختصاص وتعمل على نبش القبور في كل لبنان على ان يحظى تشكيلها بدعم السياسيين، والى وجوب استدعاء الشاهد سائق الحفارة الموجود خارج الاراضي اللبنانية واحضاره لتحديد المكان في حالات واعطاء المعلومات جلاء للحقيقة.

خوري

وتحدث ممثل منظمة (هيومان رايتس واتش) في لبنان نديم خوري عن المبادىء القانونية الدولية واللبنانية خلال التعاطي مع ملف المقابر الجماعية، فاشار الى ان جريمة الاختفاء القسري جريمة مستمرة وهذا ما يرتب على الدولة اللبنانية المضي قدما في التفتيش عن المفقودين خلال الحرب الاهلية، وبالتالي فان المطالبة بفتح هذا الملف هو مطلب انساني بحت، معتبرا ان الضرورة تقتضي الاستعانة بالتجارب التي حصلت في البلقان او في اميركا الجنوبية، مركزا على وجوب اعتبار اي مكان لوجود مقبرة جماعية مزعومة كمسرح جريمة وتطبيق كل المبادىء المعتمدة في مسرح الجريمة على المقبرة الجماعية، مشددا على اهمية التعاطي بشفافية والاستعانة بالتقنيات وهذا لم يحصل في حالات.

دي مايو

وتحدثت عن المركز اللبناني لحقوق الانسان جوستين دي مايو، فاشارت الى ثلاثة وقائع اثناء عمليات التنقيب: اولا، وبعد حوالى ساعة واربعون دقيقة من العمل، كشفت الحفارة عن قناة، مما ادى الى حالة من الهلع لدى القوى الامنية ما جعلهم يبعدون المارة ويطمرون الحفرة بالحجارة. ثانيا، بعد خمس ساعات من التنقيب والبحث على مساحة تقارب العشرين مترا، تم تمديد هذه الاعمال على مساحة اضافية من دون اي تفسير مقنع، وتم ذلك بطريقة عشوائية بحيث ان لا احد من افراد الشرطة راقب محتويات ما تم انتشاله بواسطة الحفارة. ثالثا، تم توقيف بعض الشهود بعد انتهاء العملية بتهمة تقديم بلاغ كاذب. هؤلاء تم الافراج عنهم فيما بعد ولكن يشكل هذا الامر نوعا من الترهيب الظاهر.

وطالبت بان يفتح تحقيق جديد حول امكانية وجود مقبرة جماعية في حالات ويكون هذا التحقيق مراقبا من قوى الامن الداخلي ومن اللجنة الدولية للصليب الاحمر، وان لا يكون هناك اي ضغوط على الشهود الذين يتجرأون على وضع معلومات حول المقابر الجماعية بيد العدالة.